السِّياسة الأمريكيَّة تجاه إيران بعد الاتِّفاق النَّوَويّ

قِليچ بوغرا كنات* حسن يوجل**

ملخص: يبيِّن هذا البحث مضمون الاتِّفاقيَّة، وعمليَّة المفاوضات بشكلٍ مُستَفيض، ودراسة الموقف المعارض الذي طوَّره الرَّئيس الأمريكيُّ ترامب حول الاتِّفاق النَّوَويِّ الإيرانيِّ، والخطوات التي أقدم عليها. وهذا الموقف الذي تبنَّاه ترامب اعتبارًا من ترشُّحه للرِّئاسة كان السَّبب الرَّئيسَ في انسحاب واشنطن من الاتِّفاق النَّوَويِّ الإيرانيِّ. وتطرَّق البحث كذلك إلى نتائج الانسحاب الأمريكيِّ من الاتِّفاق على المجتمع الدَّوليِّ، وتحليل الآثار المحتملة للسِّياسات التي ستتبعها في المستقبل. فقد وَجَّهت الدُّول الأوربيَّة وفي مقدِّمتها ألمانيا وإنكلترا وفرنسا انتقاداتٍ كبيرةٍ إلى واشنطن بسبب هذا القرار. في هذا السِّياق، وعند النَّظر إلى الحملات الأمريكيَّة في السِّياسات الخارجيَّة في الفترة الأخيرة- يُلاحَظُ أنَّ قرار الانسحاب الذي أعلنه ترامب أَحدَثَ تبايُنًا كبيرًا في السِّياسة الخارجيَّة للحليفين التَّاريخيَّين: الاتِّحاد الأوربيّ والولايات المتَّحدة الأمريكيَّة.

* مركز سيتا، تركيا
** مركز سيتا، تركيا

United States Policy Toward Iran after the Nuclear Deal

KILIÇ BUĞRA KANAT AND HASAN YÜCEL*

ABSTRACT This article throughouly shows the content of the Iranian nuclear deal and the negotiation process in details. Knowing that the reason behind the withdraw of the United States from the deal was President Trump's opposite stance against the deal since his election campaign and the steps he took afterwards in this direction. This article studies the result of the US withdrawal from the deal on the international community as well as analyzes the potential effects of its policies in the future. The European countries. led by Germany. England and France. have criticized Washington for this decision. In this context. while looking at recent US foreign policy campaigns. Trump's withdrawal decision has made a major difference in the foreign policy of the two historic allies: the European Union and the United States of America.

* SETA, Turkey

رؤية تركية
2018 - (7/3)
166 - 147

في 8 مـارس/ آذار 2018 أعلـن الرَّئيـس الأمريكـي دونالد ترامب انسـحابه من الاتِّفاق النَّـوويِّ المُـبرَم مـع إيـران في 2015. وكان الاتِّفـاق النَّـوويُّ قـد تـمَّ إنجـازه مع إيـران بعد مفاوضاتٍ طويلةٍ، ووقَّع عليه الرَّئيس السَّـابق باراك أوباما، وتحمَّلت الدُّول المشـاركة في هذا الاتِّفاق مسـؤوليَّاتٍ مختلفةٍ، فوفقًا لهذا الاتِّفاق سـتقوم الحكومة الإيرانيَّة بتقليص عدد أجهزة الطَّـرد المركـزيِّ، والتَّخفيض التَّدريجِّي لمخزون اليورانيـوم المُخصَّب بمسـتوياتٍ منخفضةٍ، وحَصر عمليَّة التَّخصيب في منشـأة ناتانز النَّوَويَّة دون سـواها، وتسمح للَّجنة الدَّوليَّة للطَّاقة النَّوَويَّة التَّابعة للأمم المتَّحدة بإجراء المراقبة والتَّفتيش. وفي مقابل ذلك، ستقوم الأمم المتَّحدة والولايات المتَّحدة والاتِّحاد الأوربيُّ برفع العقوبات المفروضة على إيران بالتَّدريج.

لـن يتوقَّـف التَّأثير السَّـلبيُّ لقرار الانسـحاب مـن الاتِّفاق عند الـدُّول الأوربيَّـة، بل ربَّما يمتدُّ إلى اندلاع مشـكلات مختلفة في الشَّرق الأوسـط. فعلى الرَّغم من سعادة كُلٍّ من إسرائيل والسُّـعوديَّة والإمارات العربيَّة المتَّحدة بانسـحاب الولايات المتَّحـدة الأمريكيَّة من الاتِّفاق- فإنَّ المتوقَّع أنْ تكون تصرُّفات إيران أكثر عدوانيَّة بعد إيقاف العمل بالاتِّفاق.

في21 مـارس/ آذار 2018 أعلـن وزيـر الخارجيَّـة الأمريكيَّـة مايـك بومبيو إسـتراتيجيَّة واشنطن تجاه إيران، وتَضَمَّن الإعلان 12 بندًا، ويُلاحَظُ أنَّها مساعٍ لتحديد السِّياسة الأمريكيَّة الغامضة تجاه إيران. وقد شكَّل إعلان وزير الخارجيَّة بومبيو الشُّروط الأساسيَّة من أجل اتِّفاقٍ جديدٍ مع إيران. ويمكن أنْ يُقال إنَّ قرار الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة بالانسحاب من الاتِّفاقٍ الإيـرانيٍّ سـيؤدِّي إلى نتائج مثمـرةٍ من حيث مفاوضاتهـا الجارية مع كوريا الشَّـماليَّة. وتَضَمَّن البحث كذلك ملاحظة التَّناقضات التي شـهدتها الولايات المتَّحدة في إستراتيجيَّاتها تجاه إيران وكوريا الشَّماليَّة في مرحلة الإعداد لعقد لقاء القمَّة مع زعيم كوريا الشَّماليَّة كيم جونغ أون.

مضمون الاتفاقيّة:

الاتِّفاقيَّـة النَّوَويَّـة الإيرانيَّة هي اتِّفاقيَّـةٌ مُتَعدِّدةُ الأطراف، تمَّ التَّوقيـع عليها ودخلت حيِّز التَّنفيـذ في 2015. شـكَّلت الجمهوريَّـة الإسـلاميَّة الإيرانيَّـة الطَّـرف الأوَّل لهـذه الاتِّفاقيَّة، وتَشـكَّلَ الطَّـرف الآخر من الأعضاء الدَّائمين في الأمم المتَّحـدة (الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة وإنكلترا وروسـيا والصِّين وفرنسـا) إلى جانب ألمانيا العضو غير الدَّائم[1]. كان هدف الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة من الاتِّفاق منع إيران من امتلاك السِّـلاح النَّوَويِّ، وإيقاف جميع نشـاطاتها النَّوَويَّـة التـي يمكن أنْ تؤدِّي إلى هذه الأزمة. بالمقابل كانت إيران تأمل في رفع العقوبات التي تُسَـبِّبُ لها معاناةً شـديدةً في الاقتصاد في السَّـنوات الأخيرة، من دون أنْ تخسر حقَّها كاملًا في النَّشـاط النَّـوويِّ، واندماجهـا في النِّظام الدَّوليِّ في المجـال الاقتصاديِّ والماليِّ. طُبِّـقَ في البداية الاتِّفـاق بشـكلٍ مثيرٍ للجـدل باعتباره قرارًا يؤثِّـرُ في علاقات الولايات المتَّحـدة الخارجية مع إسرائيل ودول الخليج، ومثيرٍ للجدل للغاية كذلك في السِّياسـة الدَّاخليَّة بشـأن الانقسـام بين

الكونغرس والرَّئيس، فوفقًا للقوانين الأمريكيَّة يتطلَّب الاتِّفاق الدَّوليُّ موافقة الكونغرس، في حين أنَّ إدارة أوباما عقدت الاتِّفاق النَّوَويَّ في شكل "اتِّفاقيَّةٍ تنفيذيَّةٍ".

بدأت الحكومة الإيرانيَّة بتقديم سلسلة من التَّطمينات حول برنامجها النَّوَويِّ بعدما دخل هذا الاتِّفاق حيِّز التَّنفيذ. فوفقًا لهذا الاتِّفاق ستقوم الحكومة الإيرانيَّة في البداية بتقليص عدد أجهزة الطَّرد المركزيِّ، والتَّخفيض التَّدريجيِّ "لمخزون اليورانيوم المُخَصَّب عند مستوياتٍ منخفضة"، وتحصُر عمليَّة التَّخصيب في منشأة ناتانز النَّوَويَّة دون سواها، وتسمح للَّجنة الدَّوليَّة للطَّاقة النَّوَويَّة التَّابعة للأمم المتَّحدة بإجراء المراقبة والتَّفتيش بحسب خريطة الطَّريق التي أعدَّتها. في مقابل هذه الالتزامات، كان من المتوقَّع أنْ تحصل إيران على فوائد جمَّةٍ في المجال التِّجاريِّ؛ حيث ستتمكن إيران من الوصول بحرِّيَّةٍ إلى الكثير من أموالها المودعة في الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة التي جُمِّدت من قَبلُ، وسترفع الأمم المتَّحدة والولايات المتَّحدة والاتِّحاد الأوربيُّ العقوبات المفروضة على إيران بسبب برنامجها النَّوَويِّ بالتَّدريج، وستتمُّ مراجعة هذا الاتِّفاق بشكلٍ دوريٍّ، وإذا حدث إخلالٌ له من الأطراف ستُفرَضُ العقوبات التي يوجبها الاتِّفاق.

حدّدتِ الأطراف مُدَّةَ الاتِّفاق بخمسة عشر عامًا، سُيرفَع بعدها بعض القيود الاستثنائيَّة المفروضة على إيران بسبب برنامجها النَّوَويِّ، وقد لَقِيَت هذه الأحكام انتقاداتٍ شديدةً للغاية، ولاسيَّما من المملكة العربيَّة السُّعوديَّة والامارات العربيَّة المتَّحدة وإسرائيل التي تعدّ إيران خطرًا إقليميًّا إلى جانب الكونغرس الأمريكيِّ. ومن أسباب الانتقادات الإسرائيليَّة الموجَّهة

الاتّفاقيّة النوويّة الإيرانيّة هي اتّفاقيّةٌ مُتعدّدة الأطراف تمّ التوقيع عليها ودخلت حيّز التّنفيذ في 2015. شكّلت الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة الطّرف الأوّل لهذه الاتّفاقيّة وتشكّل الطّرف الآخر من الأعضاء الدّائمين في الأمم المتّحدة (الولايات المتّحدة الأمريكيّة وإنكلترا وروسيا والصّين وفرنسا) إلى جانب ألمانيا العضو غير الدّائم

إلى الاتّفاق أنّه لم يَتضَمَّن أيَّ بندٍ حول السِّلاح التّقليديِّ والبرنامج الصّاروخيِّ الإيرانيِّ، والسّماح لها بالاستمرار في برنامجها النّوويِّ، والبدء برفع العقوبات، وعدمُ التّطرُّق في أيِّ بندٍ للنّهج السِّياسيِّ الذي تتّبعه طهران في ضرب الاستقرار الإقليميِّ.

رأى الاتّفاق النّوَويُّ الإيرانيُّ النّور نتيجة سلسلة من اللّقاءات والمفاوضات طويلة النّفَس، وقد جرى أغلب اللّقاءات كما سيتبيَّن لاحقًا تحت أضواء الوسائل الإعلاميّة، لكنَّ بعض هذه اللّقاءات جرى بعيدًا عن الأنظار، وتمتدُّ هذه اللّقاءات التي أفضت إلى توقيع الاتّفاق إلى بدايات عام 2009. فقد بدأت هذه المرحلة بإرسال إيران رسالةً سرِّيَّةً إلى البيت الأبيض تَتضَمَّن الطّلب بإطلاق سراح قائمةٍ من الإيرانيِّين المُعتَقَلين في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، على أنّه نوع من جسِّ نبض الرّئيس الأمريكيِّ المُنتَخَب حديثًا حول تغيير سياسة واشنطن الخارجيّة[2]. وقد أُرسِلَت الرّسائل المذكورة ضمن هذه اللّقاءات السِّرِّيَّة بوساطة المندوبين الذين أرسلهم سُلطان عُمان قابوس بن سعيد[3].

ظهر الاتّفاق النّوَويُّ الإيرانيُّ في المجتمع الدّوليِّ رسميًّا نتيجةً لعمليّة التّفاوض الآتية:

في 24 نوفمبر/ تشرين الثّاني 2013 وُقِّعَ في جنيف على "الاتّفاق النّوَويِّ المؤقّت" بين إيران ودول (5+1)[4]. في إطار هذا الاتّفاق قُدِّمَ بعض المقترحات المُقيِّدَة لنشاطات إيران النّوَويّة، وجرى الحديث حول رفع بعض العقوبات التّجاريّة والماليّة عن إيران مقابل ذلك، ووُصِفَ هذا الاتّفاق بأنّه "الخطوة الأولى" نحو توقيع الاتّفاق الأكثر شمولًا في المستقبل[5]. وقد جرت ستُّ جولاتٍ من المفاوضات من أجل توقيع هذا الاتّفاق الشّامل، ولم يُتوصَّل إلى نتيجة نهائيّة خلال التّاريخ المرسوم له، ومُدِّدت عمليّة التّفاوض[6]، واستمرّت عمليّة التّفاوُض المُمَدَّدَة حوالي أربعة أشهر، جرت خلالها أربع جولاتٍ من المفاوضات دون التّوصُّل إلى نتيجة، فمُدِّدت عمليّة التّفاوُض سبعة أشهر أُخرى[7]. وبعد ثلاث عشرة جولة مفاوضات جرى في 2 أبريل/ نيسان 2015 توقيع "الاتّفاقَ التّاريخيِّ" باسم عدم انتشار السِّلاح النّوَويِّ، في اجتماعٍ ضمَّ وزراء خارجيّة مجموعة 5+1، ووزير الخارجيّة الإيرانيِّ[8].

في 14 يوليو/ تمّوز 2015 برز بين الدُّول المذكورة آنفًا اتّفاقٌ دوليٌّ أكثر واقعيّةً باسم "الاتّفاق على خطّة العمل المشتَرَكَة الشّاملة حول برنامج إيران النّوَويِّ". واختُصرت خطّة العمل هذه باسم JCPOA. ورغم أنّ JCPOA أخذت صفة الاتّفاق، لكنّها من حيث القانون لا يمكن تقييمها اتفاقًا دَوليًّا مُلزمًا، بل تَعَهُّدًا سياسيًّا غير ملزم[9]. وقد كانت هذه هي وجهة نظر إدارتَي أوباما وترامب أيضًا. وصُنِّف بوصفه مجرَّد "وثيقةٌ تَتضَمَّن أحكامًا احترازيّة

غير موقَّعة"[10]. وقد تابعت تركيا هذه التَّطورات عن كَثَب، وأوضحت أنَّها ترحِّب بالمفاوضات الجارية التي سيفضي الاتِّفاق حولها إلى السَّلام والأمن والاستقرار في المنطقة[11].

فيما يأتي أهمُّ بنود JCPOA:

- يتضمَّن الاتِّفاق القيود المفروضة على جميع أنشطة تخصيب اليورانيوم، والأنشطة ذات الصِّلة بها في خطط إيران طويلة الأجل. وتَدخُل نشاطات البحث والتَّطوير AR-GE ضمن هذه القيود. ستكون نشاطات البحث والتَّطوير مقيدةً في السَّنوات الثَّماني الأولى، ثمَّ تبدأ إيران بعدها بنشاط البحث والتَّطوير تدريجيًّا.
- وفقًا للخطَّة طويلة الأجل المُحَدَّدَة في الاتِّفاق ستُبقي إيران تخصيب اليورانيوم في معدَّل 3.67 ٪.
- ستوقف إيران مفاعلات IR-1 بالتَّدريج خلال السَّنوات العشر التَّالية لتوقيع الاتِّفاق. وتحتفظ إيران خلال هذه الفترة بالقدرة على تخصيب اليورانيوم في ناتانز بما يعادل مجموع قدرتها على تخصيب اليورانيوم في جهاز الطَّرد المركزيِّ 5060 IR-1. ويتمُّ تخزين البُنيَة التَّحتيَّة للطَّرد المركزيِّ والتَّخصيب فوق هذه القيمة في ناتانز تحت إشراف الوكالة الدَّوليَّة للطَّاقة النَّوَويَّة.
- في مرحلة السَّنوات الخمس عشرة تتوقَّف إيران عن تخصيب اليورانيوم في فوردو، ونشاطات البحث والتَّطوير المتعلِّق بذلك. ولن تُبقي على أيِّ مادَّةٍ نوويَّةٍ في فوردو. وتُحوَّل مرافق فوردو إلى مركزٍ للفيزياء والتِّكنولوجيا.
- تعيد إيران إنشاء مفاعل الماء الثَّقيل في أراك. ولن يتمَّ إنتاج البلوتونيوم الذي يمكن استخدامه بدلًا من اليورانيوم المخصَّب في إنتاج الأسلحة النَّوَويَّة. ولن تتجاوز طاقة مفاعل الماء الثَّقيل المُعاد إنشاؤه 20 ميغاواط. ويُخرَج الماء الثَّقيل الزَّائد عن حاجة إيران إلى خارج البلاد. وسوف يدعَمُ المفاعل الجديد الأبحاثَ النَّوَويَّة السِّلميَّة والأنشطة الطِّبيَّة والتَّعليميَّة. ولن تبني إيران مفاعلًا جديدًا بالماء الثَّقيل خلال سَرَيان الاتِّفاق لمدَّة خمسة عشر عامًا.
- تستمرُّ إيران في تطبيق البروتوكول الإضافيِّ لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النَّوَويَّة طالما هي طرفٌ في هذه المعاهدة. ويتضَمَّن هذا البروتوكول الإضافيُّ والاتِّفاق النَّوَويُّ الإيرانيُّ بعض الأحكام المتشابهة في بعض الحالات. ومع بقاء إيران مُلتَزِمَةً بهذه الاتِّفاقيَّة فسوف تنفِّذ البروتوكول الإضافيَّ في نهاية الخمسة عشر عامًا. وهكذا، سيكون من الممكن القيام بعددٍ من عمليَّات التَّفتيش في المنشآت النَّوويَّة في نهاية فترة السَّنوات الخمس عشرة.
- يقوم مجلس الأمن الدَّوليُّ والوكالة الدَّوليَّة للطَّاقة النَّوَويَّة بإنهاء جميع الأحكام السَّابقة المتعلِّقة بالقضيَّة النَّوَويَّة الإيرانيَّة[12].

- تُلغَى جميع أحكام تشريعات الاتِّحاد الأوربيِّ المتعلِّقة بأنشطة إيران النَّوَويَّة بما في ذلك العقوبات الاقتصاديَّة والماليَّة.
- بموجب الاتِّفاق تُنهي الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة العقوبات التي فرضتها.

موقف ترامب:

كان أحد أهمِّ وعود دونالد ترامب في السِّياسة الخارجيَّة في حملته قبل الانتخابات الرِّئاسيَّة عام 2016 هو إنهاء الاتِّفاق الإيرانيِّ، ففي الخطاب الذي ألقاه ترامب في 21 مارس/ آذار في 2016 في أيباك المعروف بأنَّه اللُّوبيُّ الإسرائيليُّ في واشنطن أعلن بأنَّه إذا ما انتُخِبَ رئيسًا فستكون "أولويَّته في إلغاء الاتِّفاق مع إيران"[13]. وقد وجَّه ترامب خلال حملته انتقاداتٍ شديدةً لمضمون الاتِّفاق ولإدارة أوباما السَّابقة، ووصف الاتِّفاق بأنَّه "فاجعةُ السِّياسة الخارجيَّة"، وأكَّد إعادة النَّظر فيه أو إلغاءه.

في 8 نوفمبر/ تشرين الثَّاني 2016 بعد فوز ترامب في الانتخابات كان أهمّ الأسئلة التي تشغل البال يتعلَّق بمسألة الاتِّفاق النَّوَويِّ الإيرانيِّ. وفور تولِّي ترامب عمله في الإدارة انتقلت العلاقات مع طهران وكذلك الاتِّفاق النَّوَويُّ الإيرانيُّ إلى الأجندة اليوميَّة للولايات المتَّحدة الأمريكيَّة والمجتمع الدَّوليِّ، وأُجريَت التَّحليلات المستفيضة حول الموضوع[14]. ورغم أنَّ أغلب التَّحليلات في الأيَّام الأولى من إدارة ترامب كانت تُشير إلى عدم إلغاء الاتِّفاق- لكنَّ هذا التَّوجُّه تغيَّر فيما بعد. وأحد أهمِّ الأسباب في ذلك، هو شروع ترامب بالإيفاء بوعوده في القضايا المشابهة للمسألة الإيرانيَّة والقدس. وكانت التَّقييمات التي أجرتها المؤسَّسات المسؤولة عن السِّياسة الخارجيَّة والأمن في هذا الموضوع والتَّوصيات التي قدَّمتها في هذه النُّقطة- تأتي في الخطَّة الثَّانية دومًا.

ورغم أنَّ ترامب طوَّر خطابًا سلبيًّا حول الاتِّفاق النَّوَويِّ الإيراني منذ البداية في خطاباته ووسائل التَّواصل الاجتماعيِّ الذي يستخدمه باستمرار لكنَّه بعد تسلّمه الإدارة اضطرَّ إلى المصادقة على أنَّ إيران ملتزمةٌ بالاتِّفاق، وقانون تقييم الاتِّفاق النَّوَويِّ الإيرانيِّ الذي أصدره الكونغرس الأمريكيِّ في 2015؛ يُلزِمُ الرَّئيس كلَّ ثلاثة أشهرٍ بالمصادقة على أنَّ تصرُّفات إيران منسجمةٌ مع الاتِّفاق أم لا، وأنَّ الاتِّفاق المبرم ينسجم مع المصالح الأمريكيَّة أم لا. ويُطلَقُ عليه أيضًا "عمليَّة التَّصديق" أيضًا (certification). في 17 مايو/ أيَّار 2017 ألغى ترامب عقوبةً ينبغي إلغاؤها بمقتضى خطَّة العمل المشتَرَكَة الشَّاملة لبرنامج إيران النَّوَويِّ[15]. وبعد فترةٍ وجيزةٍ صادق في 17 يوليو/ تمُّوز 2017 مُرغَمًا على أنَّ إيران مُلتَزمة بالاتِّفاق[16].

في كلِّ عمليَّةٍ من عمليَّات التَّحقُّق هذه ذكر ترامب على وجه التَّحديد أنَّه تجبُ إعادة التَّفاوض على هذه الاتِّفاقيَّة، وأنَّ أحكام الاتِّفاقيَّة لم تكن في مصلحة الولايات المتَّحدة، وأنَّ هذا الاتِّفاق هو أحد أسوأ الاتِّفاقات المُبرَمَة في التَّاريخ الأمريكيِّ، وأكَّد ترامب أنَّ هذا

الاتّفاقيّة، كما هو الحال في جميع الاتّفاقيّات المتعدِّدَةِ الأطراف المُبرَمَة قبل رئاسته ستكون نتيجتُه أكثر إيجابيَّةً فيما لو أُبرِمت من طرفه.

ورغم أنّ ترامب طوّر خطابًا سلبيًا حول الاتّفاق النّوَويّ الإيراني منذ البداية في خطاباته ووسائل التّواصل الاجتماعيّ الذي يستخدمه باستمرار لكنّه بعد تسلّمه الإدارة اضطرّ إلى المصادقة على أنّ إيران ملتزمةٌ بالاتّفاق

في الواقع، كشف انسحاب ترامب من اتّفاقيَّة التِّجارة عبر المحيط الهادي بدايةً بُعَيدَ تسلُّمه الرِّئاسة، ثمَّ انسحابه من اتّفاقيَّة باريس للمناخ- أنَّ له خطًّا ثابتًا في حدِّ ذاته في هذا الصَّدد. وقد أثار ترامب الجدل حول اتّفاقيَّة نافتا (اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية) القديمة للغاية؛ لذلك، كان الاتّفاق النَّوَويُّ الإيرانيُّ بالنِّسبة لترامب من فئة الاتّفاقيّات التي لم يجر التَّفاوض بشأنها من طرفه، ولا بدَّ من إعادة التَّفاوض بشأنها.

وفي 13 أكتوبر/ تشرين الأوَّل 2017 أشعل ترامب النَّار حول الإستراتيجيَّة الأمريكيَّة بشأن إيران، حيث أعلن للمرَّة الأولى أنَّه لا يصادق على الاتّفاق النَّوَويِّ الإيرانيِّ، وأشار إلى أنَّه ينسحب من الاتّفاق النَّوَويِّ الحاليِّ بالكامل ما لم يُغيَّر الاتّفاق بشكل يقضي على قدرة إيران في الحصول على أسلحة نوَويَّة إلى أجلٍ غير مسمًّى، ويمنعها من انتاج الصَّواريخ الباليستيَّة العابرة للقارَّات[17]. إذن بات واضحًا من خلال بيانه أنَّه ينتظر من الاتّفاق النَّوَويِّ أكثر بكثير من الإطار الذي حدَّده الاتّفاق. ووفقًا لذلك، أوضح ترامب أنَّه يُفَضِّلُ اتّفاقًا طويل الأمد مع طهران يوقف نشاط طهران حول الصَّواريخ البالستيَّة، ويمنعها من النَّشاطات الهدَّامة التي تمارسُها في السَّاحة الاقليميَّة[18]، وقد أكَّدت الأخبار المتسرِّبة إلى الصَّحافة فيما بعد أنَّ ترامب لم يتخلَّ عن قراره رغم أنَّ كلًّا من وزير الدِّفاع ماتيس ووزير الخارجيَّة تيلرسون أعربا عن رأيهما في الموافقة على الاتّفاق، لكنَّ هذا القرار الذي اتَّخذه ترامب لا يعني بالتَّأكيد الانسحاب الكامل من الاتّفاق، بل يفسَّر بأنَّه ألقى بالكرة إلى الكونغرس وقدَّم للكونغرس الفرصة لتطبيق عقوبات جديدة على إيران. إلى جانب ذلك مارست الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة الضَّغط على حلفائها المشاركين، وطلبت منهم تجديد الاتّفاق، وأكَّدت ألمانيا وفرنسا وإنكلترا في بيان مُشَترَك لها ضرورة التزام الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة بالاتّفاق، وأكَّد ترامب من جانبه بأنَّه في حال لم يتمكَّن الكونغرس والحلفاء من التَّوصُّل إلى نتيجة أخرى حول هذه الاتّفاقيَّة فإنَّه سيمسك بخيوط المبادرة من جديدٍ وينسحب من الاتّفاق[19].

وبعد هذا القرار مدَّد ترامب الذي استمرَّ على موقفه السَّلبيِّ من الاتّفاق للمرَّة الأخيرة فترة الإعفاء من العقوبات المفروضة على إيران في 11 يناير/ كانون الثَّاني 2018 ووضع سلسلةً من الشُّروط لكي يظلَّ الاتّفاق ساريَ المفعول، من بينها إلغاء تاريخ نهاية الاتّفاقيَّة، وإلغاء الموعد النِّهائيِّ للاتّفاقيَّة، وسماح إيران لجميع المفتشين بدخول جميع المرافق النَّوَويَّة والإشراف عليها،

وضمان عدم امتلاكها القدرة على انتاج الأسلحة النَّوَويَّة، وفرض عقوباتٍ صارمةٍ عليها في حالة اختبارها الصَّواريخ الباليستيَّة[20]، إلى جانب ذلك أعلن ترامب في تصريحه المرافق لقراره هذا بأنَّه سيلتقي بحلفائه في أوربا، ويبحث المشكلات في JCPOA، ويحاول إيجاد حلولٍ لها. وهكذا أعلن بأنَّ موقفه تجاه إيران سيكون أكثر تشدُّدًا، كما أوضح في البيانات التي أطلقها في هذه المرحلة أنَّه إذا لم يحدث أيُّ تغييرٍ في مضمون الاتِّفاق بعد مئة وعشرين يومًا، فإنَّ الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة ستنسحب منه من طرفٍ واحدٍ[21].

بعد فترة المئة والعشرين يومًا صرَّح ترامب في 8 مايو/ أيَّار 2018 بلهجة حازمة للغاية أنَّه انسحب من الاتِّفاق بشكلٍ رسميٍّ من طرفٍ واحدٍ كما ذكر من قبل. ولا شكَّ أنَّ استبدال ترامب قبل هذا البيان أسماءً متشدِّدةً جدًّا في المسألة الإيرانيَّة بفريقه للأمن القوميِّ والسِّياسة الخارجيَّة- أدّى دورًا مهمًّا في قراره هذا، حيث إنَّ وزير الدِّفاع جيمس ماتيس بقيَ في الشهور الثَّمانية عشر الأولى من إدارة ترامب حتَّى قبل أسبوع من هذا التَّصريح يؤكِّد أنَّه لن يشارك في إلغاء الاتِّفاق النَّوَويِّ الإيرانيِّ بشكلٍ كاملٍ[22]، وفي غضون ذلك، علَّق كلٌّ من ماتيس ومستشار الأمن القوميِّ السَّابق ماك ماستر في وسائل الإعلام أنَّهما ينحازان لمصلحة عدم إلغاء الاتِّفاق[23].

في خطابه الذي أعلن فيه الانسحاب من هذ الاتِّفاق ذكر ترامب أنَّ العقوبات المرفوعة عن إيران في موضوع برنامجها النَّوَويِّ سيُعاد فرضها مع إجراءاتٍ اقتصاديَّة أُخرى[24]، وصرَّح في بيانه بأنَّه مصمِّمٌ على معالجة القضيَّة الإيرانيَّة في إطارٍ أوسع، كما ذكر آنفًا، وأوضح أنَّه يعدّ

إيران خطرًا ليس من خلال برنامجها النَّوَويِّ فقط، بل من خلال برنامج الصَّواريخ الباليستيَّة، ودعمها للجماعات الإرهابيَّة في المنطقة، ونشاطاتها في زعزعة الاستقرار في الشَّرق الأوسط، بل أكَّد كذلك أنَّ إيران أكبر دولة داعمة للإرهاب في العالم، وكشف عن شكوكه في موضوع تخلِّي إيران عن عزمها امتلاك السِّلاح النَّوَويِّ تمامًا، وذلك اعتمادًا على التَّصريحات التي أدلى بها نتنياهو قبل أسبوع من هذا القرار، إلى جانب ذلك، تحدَّث ترامب إلى الشَّعب الإيرانيِّ مباشرةً قائلًا: إنَّ الولايات المتَّحدة تقف إلى جانب المجتمع الإيرانيِّ على الدَّوام، وكرَّر القولَ: إنَّه سيعمل مع الحلفاء حول اتِّفاقٍ جديدٍ، وإنَّ المفاوضات يمكن أنْ تبدأ إذا غيَّرت إيران رأيها[25].

واجه بيان ترامب هذا ردود فعلٍ مختلفةٍ من جميع أنحاء العالم، فالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة التي عملت لسنواتٍ طويلةٍ من أجل إلغاء الاتِّفاق، إلى جانب الإمارات العربيَّة المتَّحدة وإسرائيل- استقبلت انسحاب الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة من الاتِّفاق بفرحةٍ كبيرةٍ، فقد بذلت الدُّول الثَّلاث كلَّ الجهود لإلغاء هذا الاتِّفاق من خلال أنشطة الضَّغط التي تقوم بها في واشنطن، ومن خلال علاقاتها المباشرة مع إدارة ترامب. في حين أنَّ ألمانيا وفرنسا وإنكلترا التي تشكِّل طرفًا في الاتِّفاق أعربت عن قلقها من القرارات الأمريكيَّة، وعن ضرورة الحفاظ على سَرَيان الاتِّفاق، وتدخَّلت فرنسا وألمانيا على وجه الخصوص لدى الولايات المتَّحدة قبل أسابيع من قرارها الانسحاب من الاتِّفاق في محاولةٍ لثنيها عن ذلك، وأكدت روسيا والصِّين الدَّولتان الموقِّعتان على الاتِّفاق أنَّهما ستبذلان جُهدَيهما للحفاظ على سَرَيان مفعول هذا الاتِّفاق، وأعربت الأمم المتَّحدة والاتِّحاد الأوربيُّ مثل الدُّول الموقِّعة على الاتِّفاق عن الأسف من قرار إلغائها، وتركيا كذلك، مثلها مثل كثيرٍ من الدُّول في هذا الصَّدد، وصفت هذه الخطوة بالمؤسفة[26].

نتائج انسحاب الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة من الاتِّفاق:

النَّتائج من زاوية المجتمع الدَّوليّ:

إنَّ انسحاب الولايات المتَّحدة من الاتِّفاق الإيرانيِّ لا يعني أنَّ الاتِّفاق أصبح في عداد المُلغَى، فلايزال الاتِّفاق ساريَ المفعول على المستوى العالميِّ، إلى جانب أنَّ دُول مجموعة 5+1 سوى الدُّول الأوربيَّة والولايات المتَّحدة الأمريكيَّة ملتزمةٌ بالاتِّفاق، وتقوم بالوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الاتِّفاق، ويبقى الغموض سيِّد الموقف في هذا الموضوع، ولاتزال الخطوات التي ستتَّخذُها الولايات المتَّحدة في شأن العقوبات غامضةً أيضًا.

إنَّ انسحاب الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة من الاتِّفاق النَّوَويِّ الإيرانيِّ ترك الاتِّحاد الأوربيَّ وجهًا لوجه مع "الغمِّ"، وأكَّدت البيانات على أنَّ الاتِّحاد الأوربيَّ سيواصل الالتزام بالاتِّفاقيَّة وأنَّ هذا الاتِّفاق ضروريٌّ للأمن الجماعيِّ لدول الاتِّحاد مجتمعةً[27]. فقرار الولايات المتَّحدة

إنّ انسحاب الولايات المتّحدة من الاتّفاق الإيرانيّ لا يعني أنّ الاتّفاق أصبح في عداد المُلغى فلايزال الاتّفاق ساريَ المفعول على المستوى العالميّ إلى جانب أنّ دُول مجموعة 5+1P سوى الدُولَ الأوربيّة والولايات المتّحدة الأمريكيّة ملتزمةٌ بالاتّفاق

الأمريكيَّة هذا يكتسب أهمِّيَّةً كبيرةً على المستوى التِّجاريِّ للاتِّحاد الأوربيِّ، فدول الاتِّحاد الأوربيِّ بعد توقيع الاتِّفاق النَّوَويِّ دخلت في سباقٍ من أجل بناء شبكة العلاقات التِّجاريَّة مع إيران. فالمناقصات المقدَّمة من إيران كان لها أثرٌ إيجابيٌّ للغاية في اقتصاد هذه البلدان، وكان لعدد كبير من الدُّول الأوربيَّة ولاسيَّما ألمانيا وفرنسا علاقاتٌ تجاريَّةٌ مع إيران، فازداد حجمها خلال هذه الفترة إلى مستوياتٍ قياسيَّة[28]. وعلى الرَّغم من هذا التَّأثير الاقتصاديِّ الكبير وردِّ الفعل الجماعيِّ على قرار الولايات المتَّحدة فليس من الواضح في هذه المرحلة خريطة الطَّريق التي ستتَّبعها دول الاتِّحاد الأوربيِّ حول الاتِّفاق. فالعقوبات التي ستفرضها الولايات المتَّحدة من جديدٍ نتيجة انسحابها من الاتِّفاق ستشكِّل عقبةً خطيرةً أمام امتثال الدُّول الأوربيَّة لبنود الاتِّفاق. فعلى سبيل المثال: في حال وجود أيّ علاقةٍ تجاريَّةٍ مع الشَّركات أو البنوك التي دخلت في عقوبات واشنطن ستُعرِّضُ دول الاتِّحاد الأوربيِّ إلى عقوبات الإدارة الأمريكيَّة؛ لأنَّ الشَّركات التي لها خيارات العمل التِّجاريِّ في إيران والولايات المتَّحدة الأمريكيَّة سوف تُفَضِّل الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة[29].

رغم أنَّ العلاقات التِّجاريَّة بين الاتِّحاد الأوربيِّ والولايات المتَّحدة الأمريكيَّة هي الأبرز لأبعاد قرار الانسحاب من الاتِّفاق فإنَّه لا يمكن إنكار حقيقة أنَّ انسحاب واشنطن من الاتِّفاق قد تكون له تداعيات سياسيَّة على العلاقات عبر الأطلسيِّ، فالعقوبات التي ستعيد الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة فرضَها ستستهدف البلدان الأوربيَّة ولو بشكلٍ غير مباشرٍ، وتفتح الباب أمام فترةٍ هي الأكثر صعوبةً بالنِّسبة للعلاقات التي باتت تتحسَّن على مدى السَّنوات القليلة الماضية بين الطرفين[30]، وفي الواقع ينبغي النَّظر إلى قرار واشنطن الصَّادر رغم جهود حلفائها في الاتِّحاد الأوربيِّ على أنَّها خطوةٌ مدمِّرةٌ للثِّقة والأمن تتجاوز العواقب السِّياسيَّة والاقتصاديَّة لهذا القرار، وقد أعدَّت كلٌّ من فرنسا وألمانيا وبريطانيا إعلانًا مشتَرَكًا فور إعلان ترامب قراره في 8 مايو/ أيار 2018، وأوضحت أنَّها ملتزمةٌ بالاتِّفاق[31].

كما أنَّ الدُّول المذكورة بدأت في محاولاتها لإنتاج صِيَغٍ مختلفة لضمان استمراريَّة الاتِّفاق، من بينها تفعيل مختلف الآليات القانونيَّة بين دول الاتِّحاد الأوربيِّ. وكما ذكر في الإعلان المشترك فقد أكَّدت الدُّول الأوربيَّة أنَّ الاتِّفاق ملزمٌ قانونًا، مشدِّدةً على إلزاميَّة قرارات مجلس الأمن الدَّوليِّ، فرغم الاعتراف بأنَّ الاتِّفاق لا يحمل صفة الإلزام التِّلقائي، لكنَّ "دعم" مجلس الأمن الدَّوليِّ الواضح للاتِّفاق بقراره رقم 2231 في 2015 كان كافيًا لقبول الدُّول الأوربيَّة إلزاميَّةَ الاتِّفاق الإيرانيِّ دَوليًّا من النَّاحية القانونيَّة[32]، ووفقًا لهذا الدَّليل يُعَدّ انسحاب الولايات المتَّحدة من الاتِّفاق عدمُ وفاءٍ منها بالتزاماتها القانونيَّة. وعلى الرَّغم من أنَّ ربط

المعاهدة بالقانون الدَّوليِّ يبدو مشكلةً معقَّدةً فإنَّنا حين ننظر إلى الجزء الأوَّل من الاتِّفاق نجد أنَّ تطبيق الأحكام المذكورة تدبيرٌ "احترازيٌّ".

كما أنّ بعض التَّشريعات القانونيَّة على مستوى الاتِّحاد إلى جانب الحُجَّة الملزمة التي تُدافع عنها دول الاتِّحاد الأوربيِّ في مجلس الأمن الدَّوليِّ، وظهور الخلافات في الرَّأي بين الاتِّحاد الأوربيِّ والولايات المتَّحدة- أَورَدَ إلى الأذهان قائمة العقوبات المفروضة في 1996. وفقًا لهذه اللَّوائح المعتمدة مقابل العقوبات المفروضة من قِبَل الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة والدُّول الأُخرى- حظرت مؤسَّسات الاتِّحاد بوضوح الامتثال لقرارات العقوبات التي تفرضها الدُّول الأجنبيَّة، ولم يكن بإمكان محاكم دول الاتِّحاد الأوربيِّ أنْ تعترف بهذه القرارات[33]، وبدأ التَّخطيط للحدِّ من تأثير العقوبات التي ستفرضها الولايات المتَّحدة من خلال قوانين أو لوائحَ أُخرى يُحضَّر لاعتمادها بطريقةٍ مماثلةٍ.

فانسحاب واشنطن سيؤثِّر في التِّجارة العالميَّة، ويمكن للاتِّحاد الأوربيِّ أنْ يُنَشِّط آليَّات منظَّمة التِّجارة العالميَّة في حلِّ النِّزاعات التِّجاريَّة كما حدث في 1996، وتسويغ ذلك بأنَّ العقوبات المفروضة ستشكِّل مخالفةً للاتِّفاقيَّة العامَّة للتِّجارة والتَّعرفة الجمركيَّة. وفي مقابل ذلك ستقوم الولايات المتَّحدة في هذا الصَّدد بإثارة الجدل حول القبول بالخطوات المتَّخذة في إطار العقوبات باعتبارها من ضرورات "الأمن القوميِّ"؛ اعتمادًا على بعض الاستثناءات الواردة في الاتِّفاقيَّة العامَّة للتِّجارة والتَّعرفة الجمركيَّة، وليس من الواضح مدى تأثير القرار الذي ستصدره منظَّمة التِّجارة العالميَّة ضدَّ الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة حول رفع واشنطن العقوبات في نهاية هذه المناقشات. والغموض يكتَنف كذلك إمكانيَّة تطبيق القرارات المحتمل صدورها ضدَّ الولايات المتَّحدة، خصوصًا في ظلِّ وجهة نظر ترامب من التِّجارة العالميَّة، و"الحرب التِّجاريَّة" التي بدأ بها[34]. ورغم الشُّكوك التي تحيط بإمكانيَّة نجاح الجهود المبذولة؛ فإنَّ المتوقع أنْ يتسبَّب موقف الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة هذا في تبايُنٍ طريقها مع الدُّول الأُخرى المتحالِفَة معها[35].

يمكن للانقسام الحاصل بعد انسحاب الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة من اتِّفاقيَّة باريس للمناخ، وتوجيهها الانتقادات إلى الاتِّحاد الأوربيِّ في موضوع موازنة النَّاتو وإعلانها القدس عاصمةً- أنْ يُمهِّدا الطَّريق لمشكلةٍ أكبر أمام الوضع القائم من حيث العلاقات عبر الأطلسيِّ. كما أنَّ الإستراتيجيَّة المعلَنة لواشنطن تجاه إيران التي اتَّسمت بالعدوانيَّة بعد القرار الإيرانيِّ- تحمل معها انقسامًا جيوسياسيًّا بين الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة والاتِّحاد الأوربيِّ في الشَّرق الأوسط، ويمكن لهذا الوضع أنْ يُعيقَ التَّعاون بين الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة والاتِّحاد الأوربيِّ في القضايا الحاسمة في المنطقة. ويمكن للتَّنسيق الذي حصل في المدَّة الأخيرة، ولاسيَّما بعد استخدام سوريا السِّلاح الكيماويَّ أنْ يتعرَّض للجمود بعد قرار ترامب هذا.

هناك العديد من السِّيناريوهات المختلفة للغاية في موضوع الأزمات التي يمكن أنْ تحصُلَ عَقِبَ هذا القرار بين الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة والاتِّحاد الأوربيِّ خلال تطبيق العقوبات. سيحاول عددٌ من الشَّركات والبنوك اختراق العقوبات الأمريكيَّة المفروضة على إيران، وستتعرَّض للعقوبات بسبب محاولاتها تلك كما حدث مع البنوك الأوربيَّة المشهورة مثل بنك BNP Paribas وبنك Deutsche Bank، وتزايُدُ عدد الشَّركات المعرَّضة للعقوبات قد يؤدِّي إلى نتائج سياسيَّةٍ في الأمد الطَّويل أيضًا. الجدير بالذِّكر أنَّه سبق أنْ حدث توتُّرٌ بين فرنسا والولايات المتَّحدة الأمريكيَّة بعد الغرامة النَّقديَّة المفروضة على بنك BNP Paribas، وطُرِحَ الموضوع في اللِّقاء الذي جمع الرَّئيس الأمريكيَّ السَّابق باراك أوباما والرَّئيس الفرنسيَّ السَّابق فرانسوا هولاند. ويمكن للموقف المتصلِّب الذي أبداه ترامب في قمة G7، والتَّوتُّر الذي حدث بين الرَّئيس الفرنسيِّ ماكرون وترامب عبر تويتر- أنْ يَجُرَّا هذا الوضع إلى وضع أكثر سوءًا. كما أنَّ البيانات التي صدرت عن الجهات الدَّوليَّة المختلفة حول هذا الموضوعَ أوضحت أنَّ الانسحاب من الاتِّفاق يمكن أنْ يُؤدِّي إلى نتائج مختلفةٍ. وقد بيَّنت روسيا والصِّين في الطَّرف الآخر من الاتِّفاق الاستمرار في التزامهما بالاتِّفاق عقب قرار ترامب الانسحاب من الاتِّفاق الإيرانيِّ[36].

المسألة الأهمُّ في هذه القضيَّة هي خطط إيران المستقبليَّة حول الاتِّفاق، فقد عارضت الحكومة الإيرانيَّة الاتِّفاق النَّوَويَّ المعروف بـJCPOA بشدَّة منذ البداية، وذكر رئيس الجمهوريَّة الإيرانيَّة حسن روحاني بعد إعلان ترامب مباشرةً أنَّ الدُّول الأخرى التي تشكِّل طرفًا في الاتِّفاق مستمرَّةٌ في تنفيذ الاتِّفاق[37]. إلى جانب ذلك أصدر روحاني توجيهاته إلى الجهات المسؤولة عن البرنامج النَّوَويِّ في إيران بالاستعداد للعودة إلى البرنامج النَّوَويِّ المعلَّق في حال إلغاء الاتِّفاق بالكامل[38]. وفي الأسابيع الأخيرة أعلنت إيران أنَّها بدأت بنشاطاتها في زيادةِ قُدرَتِها على تخصيب اليورانيوم، وأبلغت اللَّجنة الدَّوليَّة للطَّاقة النَّوَويَّة بذلك[39]. وعلى الرَّغم من زَعم إيران أنَّ هذه الخطوات التي خَطَتها منسجمةٌ مع الاتِّفاق النَّوَويِّ إلَّا أنَّ بعض القلق بدأ بالظُّهور حول احتمال عودة طهران إلى الفترة السَّابقة للاتِّفاق النَّوَويِّ. والغاية الأساسيَّة من بيان إيران وفق الخبراء هي زيادة الضَّغط الذي تمارسه على الدُّول الأوربيَّة، رغم أنَّه لا يشكِّل مشكلةً مهمَّةً حول مستقبل الاتِّفاق[40].

وعند النَّظر إلى بقيَّة الجهات الفاعلة في المنطقة يمكن القول: إنَّ انسحاب الولايات المتَّحدة من الاتِّفاق النَّوَويِّ الإيرانيِّ هو انعكاسٌ جيوسياسيّ مهمّ. فعندما نأخذ بعين الاعتبار هوى الإدارة الأمريكيَّة الحاليَّة المعادي لإيران يأتي السُّؤال الأهمُّ، وهو: ما المدى الذي يمكن للولايات المتَّحدة الأمريكيَّة أنْ تصل إليه في هذا الموضوع؟ ويبدو هنا أنَّ عددًا من الأطراف البارزة التي سايرت الإدارة الأمريكيَّة في سياستها الخارجيَّة والأمنيَّة لديها مواقف أكثر إيجابيَّةً في الشَّأن الإيرانيِّ. ويوجد بالمقابل الدُّول التي تدعم إدارة واشنطن الحاليَّة دعمًا شديدًا في

المنطقة، فقد أعربت إسرائيل والمملكة العربيَّة السُّعوديَّة والإمارات العربيَّة المتَّحدة عن سعادتها من قرار ترامب حول إيران [41].

تشكِّل إيران تهديدًا كبيرًا بالنِّسبة لإسرائيل في المنطقة، وقد عملت إسرائيل على التَّدخُّل حتَّى في الشُّؤون الدَّاخليَّة من منصَّة الكونغرس من أجل منع الاتِّفاق النَّوَويِّ في عهد أوباما، وتبنَّت موقفًا متشدِّدًا للغاية في موضوع وكلاء إيران في المنطقة، فلم تتأخَّر عن الاستهداف العسكريِّ لمواقع حزب الله في سوريا، حتَّى إنَّ الحكومة الاسرائيليَّة قدَّمت مزاعم حول برنامج التَّسليح النَّوَويِّ الإيرانيِّ وفق معطيات الاستخبارات الإسرائيليَّة قبل أسبوع من إعلان ترامب قراره، ورغم أنَّ هذه الوثائق وُصفت بوثائق ومعلومات سبقَ للولايات المتَّحدة أنْ حصلت عليها من قبل [42]، إلَّا أنَّ ترامب قدَّم هذه الوثائق بوصفها مراجع في تصريحاته [43]، ويَعدّ الكثيرون قرار ترامب أهمَّ نجاح دبلوماسيٍّ في المنطقة بالنِّسبة لإسرائيل. وهذه النُّقطة بالذَّات؛ أي كَونُ القرار يصبُّ بالكاملِ في مصلحة إسرائيل- تشكِّل أحد أهمِّ العناصر التي توجِّه الأطراف إلى انتقاد القرار الأمريكيِّ.

وبنفس الشَّكل كانت الأنشطة وجماعات الضَّغط التي استخدمتها المملكة العربيَّة السُّعوديَّة والإمارات العربية المتَّحدة في واشنطن هي من بين أبرز العناصر المؤثِّرة في اتِّخاذ هذا القرار، إذ تذكر بعض الأخبار أنَّ المملكة العربيَّة السُّعوديَّة بدأت بالعمل في هذه المسألة مع عشرين شركةِ ضغطٍ تقريبًا بعد إبرام الاتِّفاق النَّوَويِّ [44]. وهكذا يبدو أنَّ الجهود المبذولة لهاتَين

تشكِّل إيران تهديداً كبيراً بالنِّسبة لإسرائيل في المنطقة وقد عملت إسرائيل على التدخُّل حتى في الشُّؤون الدَّاخليَّة من منصَّة الكونغرس من أجل منع الاتِّفاق النَّوويّ في عهد أوباما وتبنَّت موقفاً متشدِّداً للغاية في موضوع وكلاء إيران في المنطقة فلم تتأخَّر عن الاستهداف العسكريّ لمواقع حزب الله في سوريا

الدَّولتَين منذ مدَّة طويلة لوقف تمدُّد إيران الإقليميِّ آتت ثمارها في هذه المرحلة، غير أنَّ هذا النَّجاح يبدو حاليًّا وكأنَّه تحقَّق بسبب البرنامج النَّوويِّ الإيرانيِّ الذي كان السَّبب الرَّئيس للدُّول الثَّلاث، والاتِّفاق الذي أُبرِمَ من أجله. وعلى المدى المتوسِّط، ستكون العمليَّات الإقليميَّة الإيرانيَّة التي تَرِدُ على ألسنة الدُّول الثَّلاث باستمرار على الأجندات اليوميَّة بعد هذه المرحلة. وقد يسبِّب ذلك في تركيز الدُّول المذكورة جهودَها وطاقتَها على وكلاء إيران سواء في اليمن ولبنان أم في سوريا. وقد يدفع ذلك إيران إلى أنْ تصبح أكثر عدوانيَّةً في هذه المناطق، وهذا يؤدِّي إلى زيادة احتمال نشوب الصِّراع وانتشاره. وقد بدأ الخبراء الإقليميُّون بالفعل في إثارة احتمال عودة الحرب الباردة إلى الأجواء، وتحوّلها إلى حربٍ ساخنةٍ مباشرة[45].

وقد تحدَّث المحلِّلون بالطَّبع حول أهمِّيَّة تخلِّي الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة عن سياسات أوباما في الشَّرق الأوسط، ومحاولاتها دمج إيران في العالم بالنِّسبة للدُّول المذكورة. ويبدو أنَّ واشنطن في سياق هذه النُّقطة الأخيرة التي وصلت إليها الحرب على داعش- ستركِّز على سياساتها تجاه طهران بشكلٍ أكبر. وفي هذه الحالة، يمكن للولايات المتَّحدة الأمريكيَّة أنْ تُظهِرَ بعض الانكماش في التَّحالفات التي تشكِّلها في وجه المشكلات المختلفة في المنطقة. فالتَّعليقات التي صدرت عَقِبَ الإعلان عن القرار مباشرةً كانت تُشيرُ إلى توجُّه واشنطن نحو العزلة في العالم.

يمكن لمواقف دول الاتِّحاد الأوربيِّ في هذه القضيَّة أنْ تحمل معنًى بأنَّ الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة لن تستفيد بشكلٍ كافٍ من شبكة تحالفها في الخطوات التي ستتَّخذها في الموضوع الإيرانيِّ بشكلٍ خاصٍّ. إلى جانب ذلك يمكن لقرار ترامب أنْ يؤثِّرَ بشكلٍ مباشر في العلاقات بين الطَّرفين في موضوع الثِّقة المتبادلة. إضافة إلى ذلك تُشير ردود الأفعال الصِّينيَّة والرُّوسيَّة إلى أنَّ كِلتا الدَّولتَين تنظر بالرِّيبة إلى المبادرات التي تُبديها الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة في مناطق الأزمات من الآن وصاعدًا.

الموقف الأمريكيُّ في المستقبل:

بعد القرار الذي اتَّخذته الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة في 8 مارس/ آذار سيكون لموقفها أبعاد مهمَّةٌ على المستوى القوميِّ والدَّوليِّ. فمن حيث الأجندة القوميَّة يُلقي على وزارة الخزانة الأمريكيَّة العديد من المهامِّ. فوزارة الخزانة هي المؤسَّسة التي ستُحدِّد العقوبات. والقصد هو الاستمرار في تطبيق العقوبات بعد فترةٍ انتقاليَّةٍ محدَّدة، كما هو الحال في العهد الذي سبق إبرام الاتِّفاق النَّوَويَّ الإيرانيَّ. وقد أعلنت وزارة الخزانة هذه الفترة الانتقاليَّة بالتَّفصيل الواضح

عقب إعلان الرَّئيس الأمريكيِّ ترامب قراره في 8 مايو/ أيَّار مباشرةً45. وفقًا لذلك، ستدخل العقوبات حيِّز التَّنفيذ مرَّةً أُخرى في نهاية الفترة الزَّمنيَّة المحدَّدة بـ90 و180 يومًا، في (نوفمبر/ تشرين الثَّاني 2018). وتُحدَّد الشَّركات أو المؤسَّسات التي ستُدْخَل في نطاق العقوبات في هذه الفترة أيضًا.

ينبغي الإشارة بدايةً إلى أنَّ الكونغرس باعتباره جهازًا تشريعيًّا، إذا أراد رفع العقوبات المفروضة على إيران من جديدٍ يمكنه أنْ يفعل ذلك بموجب قانونٍ أو قرارٍ من الكونغرس. وكما ورد في الأعلى فقد حمَّل ترامب الكونغرس جملةً من المسؤوليَّات حول مستقبل الاتِّفاق، وأنَّه في صدد انتظار الكونغرس من أجل حلول المشكلات النَّاشئة من الاتِّفاق[46]. لكن يبدو أنَّ الجهات السياسيَّة المهمَّة لم تَطرُق هذا الباب البديل كما حدث في موقف أعضاء الكونغرس المعارض من إيران ومن الاتِّفاق الإيرانيِّ. لهذا السَّبب من غير المرجَّح أنْ يعود الاتِّفاق النَّوَويُّ الإيرانيُّ إلى جدول الأعمال اليوميَّة بالمعنى الوطنيِّ. ويمكن اعتبار تنفيذ ترامب وعده قبل مجيئه إلى الحكم نجاحًا سياسيًّا في مجال السِّياسة الوطنيَّة. ورغم أنَّ قضايا السِّياسة الخارجيَّة لا تشكِّل أولويَّةً مُحَدَّدةً في الانتخابات الأمريكيَّة، لكنَّها قد تُشكِّل ورقةً مهمَّةً بيد ترامب من أجل ثقة ملايين النَّاخبين الذين اختاروه[47]. ويمكن هنا أيضًا أنْ يقدِّم ترامب بوصفه قائدًا يحقِّق وعودَه في الانتخابات كما هو الحال في قرار القدس. ولايزال تأثير القرار على العلاقة بين ترامب والكونغرس موضوع نقاش. ورغم أنَّ العديد من أعضاء الشُّيوخ والكونغرس اتَّخذوا موقفًا سلبيًّا من موضوع الاتِّفاق النَّوَويِّ الإيرانيِّ منذ البداية غير أنَّ كثيرين منهم بدأوا في تغيير مواقفهم أمام إصرار ترامب على قرار الانسحاب. فقد أعرب أغلب هؤلاء الأعضاء عن معارضة إلغاء الاتِّفاق بالكامل. ولذلك تريد إدارة ترامب متابعة جسِّ نبض الكونغرس عن كثبٍ في هذا الموضوع.

وفي مجال العلاقات السِّياسيَّة الدَّوليَّة والقوميَّة يمكن القول:إنَّ "التَّحوُّلات" الجديدة التي قامت بها الإدارة أدّت دورًا في انسحاب الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة من الاتِّفاق النَّوويِّ الإيرانيِّ بعد عام ونصفٍ من تسلّم الإدارة الجديدة السُّلطة، واستخدام خطابٍ شديدِ اللَّهجة تجاه النِّظام الإيرانيِّ في يوم إعلان قرار الانسحاب. والقصد من التَّحوُّلات هنا هو وزير الخارجيَّة الأمريكيِّ الجديد مايك بومبيو ومستشار الأمن القوميِّ الجديد جون بولتون، فقد كان لهذَين الاسمين تأثيرٌ كبيرٌ في اتِّخاذ قرار الانسحاب من الاتِّفاق، وقدَّما الدَّعم الكبير لترامب في هذا الموضوع، وكان أحد أسباب طرد وزير الخارجيَّة السَّابق ريكس تلرسون واستبدال وزير الخارجيَّة الجديد بومبيو به هو اختلاف وجهات النَّظر بين تلرسون وترامب حول مستقبل الاتِّفاق الإيرانيِّ[48].

من المعروف أنَّ جون بولتون صاحب موقفٍ صلبٍ تجاه النِّظام الإيرانيِّ، ويمتدُّ هذا الموقف إلى حدِّ المطالبة بتغيير النِّظام[49]. وقد ظهر هذا الموقف في خطاب ترامب حين أعلن

في 8 مايو/ أيَّـار 2018، فقد وجَّـه ترامب اتِّهامات كثيرةً ضدَّ إيران، واسـتخدم كلمة "نظام" أربـع عشرة مـرَّةً في خطابه هذا[50]. في ضوء ذلك تُشـير التَّقديرات إلى اتِّباع سياسـة تسـتهدف النِّظـام الإيرانيَّ أكثر من اسـتهدافها الاتِّفاق الإيرانيَّ. لكنَّ الغمـوض الآخر الذي يلفُّ النَّهج السِّـياسيَّ الخارجيَّ لإدارة ترامب هو عدم إمكانيَّة التَّكهُّن بالإسـتراتيجيَّة التي سـتنتهجها في الملف الإيرانيِّ حاليًّا. في 21 مايو/ أيار 2018 كشـف وزير الخارجيَّة بومبيو عن قائمة طلبات أمريكيَّة مفصَّلة للغاية بشـأن الإسـتراتيجيَّة مع إيران التي ستتَّبعُها إدارة ترامب51. وفقًا لهذه الإستراتيجيَّة تَتَضمَّن المطالب الأمريكيَّة من إيران اثني عشر بندًا:

- الكشف عن البرنامج النَّوَويِّ الحاليِّ للوكالة الدُّوليَّة للطَّاقة النَّوَويَّة، والتَّخلِّي عن هذا البرنامج بشكلٍ كاملٍ.
- التَّوقُّف عن تخصيب اليورانيوم، والتَّخلِّي عن محاولات إنتاج البلوتونيوم مطلقًا.
- السَّـماح للوكالـة الدَّوليَّة للطَّاقة النَّوَويَّة بالوصول الكامل إلى كلّ المنشـآت النَّوَويَّة في إيران.
- إيقـاف إنتاج الصَّواريخ الباليسـتيَّة، والتَّوقف عـن تطوير الصَّواريخ الحاملة للرُّؤوس النَّوويَّة.
- إطـلاق سراح المواطنـين الأميركيِّـين، وكلُّ مواطني الدُّول الحليفـة الموقوفين في إيران بتهمٍ مزعومةٍ.
- إيقـاف إيـران دعمهـا للمجموعات الإرهابيَّة في الشَّرق الأوسـط، مثل حزب الله في لبنان، وحركَتَي حماسٍ والجهاد الفلسطينيَّتَين.
- احترام السِّـيادة الوطنيَّة للحكومة العراقيَّة، ونزع سـلاح الميليشيات الشِّيعيَّة، والسَّماح بتسريحهم واندماجهم.
- إيقاف دعم الميليشـيات الحوثيَّة في اليمن، والعمل من أجل لتَّوصُّل إلى حلٍّ سـياسيٍّ في اليمن.
- سحب كلِّ القوَّات الخاضعة لأوامر إيران من سوريا.
- إيقـاف دعـم طالبـان وجميـع العنـاصر الإرهابيَّـة في أفغانسـتان، وعدم إيـواء عناصر القاعدة.
- وقـف التَّعـاون والدَّعم العسـكريِّ للإرهاب بواسـطة قوات فيلق القـدس التَّابع للحرس الثَّوريِّ الإيرانيِّ.

• التَّوقُّف عن التَّهديدات الموجَّهة إلى الدُّول المجاورة الحليفة للولايات المتَّحدة. ومن بينها المملكة العربيَّة السُّعوديَّة والإمارات العربيَّة المتَّحدة وإسرائيل. ويشمل هذا التَّهديد أيضًا عمليَّات النَّقل البحريَّة الدَّوليَّة والهجمات السِّيبرانيَّة المدمِّرَة.

وهذه الطَّلبات المذكورة تُشكِّل الشُّروط الأساسيَّة لاتِّفاقٍ جديدٍ مع إيران، وفقًا لبيان وزير الخارجيَّة بومبيو.

وعند النَّظر إلى موقف الولايات المتَّحدة على المستوى الدَّوليِّ- يمكن القول: إنَّ قرار الانسحاب من الاتِّفاق الإيرانيِّ ستكون له نتائج مهمَّةٌ على المفاوضات مع كوريا الشَّماليَّة، إلى درجة أنَّ ترامب خلال إعلانه الانسحاب من الاتِّفاق يوم 8 مايو/ أيار 2018 كشف عن توجُّه وزير الخارجيَّة بومبيو إلى كوريا الشَّماليَّة. ونتيجةً لهذه المفاوضات رفعت الإدارة الأمريكيَّة التي لم تُحبِّذ الاتِّفاق الإيرانيَّ مستوى توقُّعاتها وطلباتها في أيِّ اتِّفاق نوويٍّ. وليس من الواضح كيف سترُدُّ إدارة ترامب إنْ لم يوفِّر الاتِّفاق مع كوريا الشَّمالية هذه التَّوقُّعات في المستقبل، فقد أشار ترامب إلى أنَّه سيغادر الاجتماع إذا كانت المفاوضات مع كوريا الشَّماليَّة غير بنَّاءة، ولم يقدِّم أيَّ فكرةٍ عن الإستراتيجيَّة التي ستُنفَّذُ في المفاوضات.

ورغم أنَّ الجانب الأمريكيَّ يُخطِّط للاتِّفاق مع كوريا الشَّماليَّة إلَّا أنَّ بعض التَّوقُّعات تُضرُّ بهذا الملف[51]، فمن المحتمل أنْ تأخذ كوريا الشَّماليَّة بعين الاعتبار إمكانيَّة انسحاب الولايات المتَّحدة من الاتِّفاقيَّة الثُّنائيَّة، وهي ترى قرار انسحابها من اتِّفاقيَّةٍ شارك فيها النُّظراء الدَّوليُّون والقوى الكبرى الأخرى. والاتِّفاق الجيِّد جدًّا مع كوريا الشَّماليَّة سيدفع ترامب إلى رفع سقف المطالب لإبرام اتِّفاقٍ جديدٍ مع إيران[52]. وقد وصف ترامب الاتِّفاق الذي تُوصِّلَ إليه خلال المفاوضات الأولى مع كيم في سينغافورة بأنَّه ناجحٌ للغاية.

الهوامش والمصادر :

1. البلدان الواردة في الطَّرف الثَّاني يُشار إليها اختصارًا ببلدان P5+1.
2. Jay Solomon. "Secret Dealings with Iran Led to Nuclear Talks". Wall Street Journal. 28 June 2015.
3. Jay Solomon. "Oman Stands in U.S.'s Corner on Iran Deal". Wall Street Journal. 29 December 2013.
4. Interim Nuclear Agreement Between Iran And Six Powers". Reuters. 24" November 2013.
5. Anne Gearan and Joby Warrick. "World Powers Reach Nuclear Deal with Iran to Freeze Its Nuclear Program". Washington Post. 24 November 2013.
6. Iran Nuclear Talks Deadline Extended until November". BBC News. 19 July"

.2014
7. Louis Charbonneau ana Fredrik Dahl. “Iran Nuclear Talks Extended Seven Months after Failing to Meet Deadline”. Reuters. 24 November 2014.
8. "أوباما: اتِّفاقٌ تاريخيٌّ في المحادثات النَّوَوِيَّة مع إيران". بي سي سي التركية. 3 أبريل/نيسان 2015.
9. Hogan Lovells. “De-Certification and the Iran Nuclear Deal: The Beginning of the End. or Much Ado About Nothing?”. Lexology. 11 October 2017; Elena Chacko. “Trump Withdraws from the Iran Nuclear Agreement: What Comes Next”. Lawfare. www.lawfareblog.com/trump-withdraws-iran-nuclear-agreement-what-comes-next. (Access date: 7 June 2018).
10. Stephen Mulligan. “Withdrawal from the Iran Nuclear Deal: Legal Authorities and Implications”. Congressional Research Service. 17 May 2018.
11. "البيان الصَّحفي رقم 205 بتاريخ 12 يوليو/تمُّوز 2015 فيما يتعلَّق بخطَّة المشروع المشتَرَكَة الشَّاملة حول البرنامج النَّوَوِيِّ الإيرانيِّ بين إيران وبلدان P5+1". وزارة الخارجيَّة بالجمهوريَّة التركيَّة. (تاريخ زيارة الموقع: 12 يونيو/حزيران 2018).
www.mfa.gov.tr/no_-205_-14-temmuz-2015_p5_1-ile-iran-arasinda-iran_in-nukleer-programina-iliskin-kapsamli-ortak-eylem-plani-uzerinde-saglanan.tr.mfa
12. هذه هي أرقام قرارات مجلس الأمن التي يتمُّ تناولها: 1696 (2006)، 1737 (2007)، 1803 (2008)، 1835 (2008)، 1929 (2010)، 2224 (2015).
13. Sarah Begley. “Read Donald Trump’s Speech to AIPAC”. TIME. 21 March 2016. [My number-one priority is to dismantle the disastrous deal with Iran].
14. For an example. see: Rick Gladstone. “76 Experts Urge Donald Trump to Keep Iran Deal”. New York Times. 14 November 2016.
15. Gardiner Harris. “Iran Nuclear Deal Will Remain for Now. White House Signals”. New York Times. 17 May 2017.
16. Peter Baker. “Trump Recertifies Iran Nuclear Deal. but Only Reluctantly”. New York Times. 17 July 2017.
17. Remarks By President Trump On Iran Strategy”. White House. www.” whitehouse.gov/briefings-tatements/remarks-presidenttrump-iran-strategy. (Access date: 11 June 2018)).
18. Mark Landler and David E. Sagner. “Trump Disavows Nuclear Deal. but Doesn’t Scrap It”. New York Times. 13 October 2018.
19. “Landler and Sagner. “Trump Disavows Nuclear Deal. but Doesn’t Scrap It.
20. Kenneth Katzman. Paul Kerr and Valerie Heitshusen. “U.S. Decision to Cease Implementing the Iran Nuclear Agreement”. Congressional Research Service.

.9 May 2018
.21 Steve Holland. “Trump Issues Ultimatum to ‘Fix’ Iran Nuclear Deal”. Reuters. .11 January 2018
.22 Ellen Mitchell. “Mattis Defends Iran Deal as Trump Considers Withdrawal”. .The Hill. 26 April 2018
.23 Betsy Woodruff and Spencer Ackerman. “McMaster Rushes to Save the Iran .Deal that Trump Promised to Kill “. Daily Beast. 10 January 2018
.24 Read the Full Transcript of Trump’s Speech on the Iran Nuclear Deal”. New” .York Times. 8 May 2018
.25 .“Read the Full Transcript of Trump’s Speech on the Iran Nuclear Deal”
.26 World Leaders React to US Withdrawal from Iranian Nuclear Deal”. Al” .Jazeera. 9 May 2018
.27 Katzman. Kerr and Heitshusen. “U.S. Decision to Cease Implementing the .“Iran Nuclear Agreement
.28 Sandeep Gopalan. “For Europe. the Iran Nuclear Deal Is All about Trade”. The .Hill. 7 May 2018
.29 .Donald Trump’s Huge Iran Gamble”. Economist. 8 May 2018”
.30 Lawrence Freedman. “This is going to big issue…”. @LawDavF.Twitter. 8 May 2018. twitter.com/lawdavf/status/993968597004439552?s=21. (Access .(date: 25 June 2018
.31 JCPOA – Joint Statement by France. the United Kingdom and Germany” (8 May 2018)”. France Diplomatie. www.diplomatie.gouv.fr/en/french-foreign-policy/disarmament-and-non-proliferation/events/article/jcpoa-joint-Access) . 18-05-statement-by-france-the-united-kingdom-and-germany-08 .(date: 7 June 2018
.32 JCPOA - Joint Statement by France. the United Kingdom and Germany (8” .“(May 2018
.33 .November 1996 22 .96/Council Regulation (EC) 2271
.34 Trump Tweets: ‘Trade Wars Are Good. and Easy to Win’. Reuters. 2 March” .2018
.35 Aaron Stein. “Trump’s Dumb Decision to Withdraw from the Deal Gave Iran /05/the Advantage”. War on the Rocks. 9 May 2018. warontherocks.com/2018 trumps-dumb-decision-towithdraw-from-the-deal-gave-iran-the-advantage. .((Access date: 6 June 2018
.36 .China Regrets US Decision on Iran Nuclear Deal”. Xinhua. 9 May 2018”
.37 Kim Hjelmgaard ve Christal Hayes. “World Leaders Express ‘Concern’ after Trump Pulls out of Iran Deal. Vow to Continue without U.S.”. USA Today. 8 .May 2018

38. Katzman. Kerr and Heitshusen. “U.S. Decision to Cease Implementing the Iran Nuclear Agreement.”

39. "إيران ترفع قدراتها في تخصيب اليورانيوم". بي بي سي التركية. 6 يونيو/حزيران 2018.

40. David Albright and Andrea Stricker. Technical Note on Iran’s Enrichment-Related Notifications to the IAEA. (ISIS Rapor. Washington DC: 2018).

41. Shyam Saran. “US’s Exit from the Iran Nuke Deal May Have Collateral Consequences for India”. Hindustan Times. 18 May 2018.

42. Andrea Mitchell and Ken Dilanian. “Netanyahu’s Info on Iran Nukes Known to U.S. Intelligence for Years”. NBC News. 1 May 2018.

43. “Read the Full Transcript of Trump’s Speech on the Iran Nuclear Deal”.

44. William Hartung and Ben Freeman. “The Saudi Lobby’s Scheme to Destroy the Iran Deal”. The American Conservative. 23 May 2018.

45. Shyam Saran. “US’s Exit from the Iran Nuke Deal May Have Collateral Consequences for India”. Hindustan Times. 18 May 2018.

46. Frequently Asked Questions Regarding the Re-Imposition of Sanctions” Pursuant to the May 8. 2018 National Security Presidential Memorandum Relating to the Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA)”. Treasury Department. 8 May 2018.

47. Carol Morello. “Can Congress “Fix” the Iran Nuclear Deal?”. Washington Post. 30 January 2018.

48. John Hannah. “Will the End of the Iran Deal Mark the Beginning of an Iran Strategy?”. Foreign Policy. 11 May 2018.

49. Dan De Luce and Keith Johnson. “Tillerson’s Exit Could Doom the Iran Nuclear Deal”. Foreign Policy. 13 March 2018.

50. Robert Mackey. “Here’s John Bolton Promising Regime Change in Iran by the End of 2018”. The Intercept. 23 March 2018.

51. “Read the Full Transcript of Trump’s Speech on the Iran Nuclear Deal”.

52. After The Deal: A New Iran Strategy”. U.S. Department of State. 21 May” htm. (Access date: 21.282301/05/2018. www.state.gov/secretary/remarks/2018 May 2018).